

معركة الفلوجة ومعركة الرقة

■ حميدي العبدالله

لا شك أنَّ هناك رابطاً يجمع بين الحديث عن بدء عملية عسكرية لتحرير الفلوجة من سيطرة «داعش» والاستعدادات الأميركية لغزو مدينة الرقة السورية.

لا يكمن هذا الرباط فقط في كون القوات الأميركية هي الجهة التي تقود العمليات العسكرية في المنطقتين، بل يكمن أساسا في أنّ الهدف من فتح معركة الفلوجة في هذا التوقيت بالذات، وبعد أن صرّح أكثر من مسؤول عسكري أمريكي في وقت سابق أنّ الأولوية لتحرير الموصل هي الفلوجة، يكمن في أنّ فتح معركة الفلوجة من شأنه أن يولد ضغوطا عسكرية على تنظيم «داعش» يرغمه على عدم عسك المزيد من القوات في الرقة لمواجهة الهجوم المعلن من قبل ما يسمّى «قوات سورية الديمقراطية»، حيث أشارت التقارير إلى أنّ عددي هذه القوات الذي سوف يشارك في الهجوم على الرقة يقدر بحوالي 12 ألف مسلح، بديهي أنّ هذا العدد ربما لا يكون كافيا، إلا إذا كان هناك تواطؤ بين «داعش» وبعض داعميه الإقليميين للانسحاب من الرقة من دون قتال، أو من خلال قتال مسرعي للتعمية وعدم كشف ارتباط «داعش» بالدول والجهات التي تشارك في الحرب على سورية.

توقيت بدء المعركة لتحرير الفلوجة، والسماح لقوات الحشد الشعبي بالمشاركة في المعركة، حيث أفادت التقارير بأنّ كتابت حزب الله قامت بصفف مواقع «داعش» في المدينة، لا ينطلق من قرار عراقي أميركي بإيلاء الفلوجة الأهمية التي تستحقها كون الفلوجة قبل مدينة كبيرة يسيطر عليها «داعش» إلى بغداد، بل من حسابات لها صلة بالاستعدادات الأميركية للاستيلاء على مدينة الرقة، لما لهذه المدينة أولا من رمزية، حيث يريد الرئيس أوباما بعث رسالة مفادها أنه قبل أن يترك البيت الأبيض وجهه ضربة قوية لتنظيم «داعش» في سورية والعراق، طبعه هذا الأضغ إلى أهداف أخرى تكمن وراء السيطرة على مدينة الرقة، وأبرزها الوصول إلى هذه المدينة قبل الجيش السوري وحلفائه، واستغلال سيطرة الأميركيين عليها لإزالة أمد الأزمة مع سورية وإبزاز الحكومة السورية لقبول مبدأ تقاسم السلطة مع الجماعات السورية المرتبطة بالولايات المتحدة.

لا شك أنّ تحرير الفلوجة وسيطرة الأميركيين على الرقة، إذا ما

سار المخطط وفق ما هو مرسوم له، سيدخل الصراع بين محور

المقاومة والممانعة وحلفائه من جهة، والمحور الأميركي من جهة

أخرى مرحلة جديدة.

تفجيرات إعلان الحرب

- تاخر تنظيم «داعش» في إعلان مسؤوليته عن تفجيرات مدينتي جبلة وطرطوس التي حصدت عشرات الشهداء والجرحى، وذلك لأنّ غرفة عمليات سودة تصرّح كل الذين يقاتلون الجيش السوري وحلفائه في مقدمتهم حزب الله.

- نجح الائتراك والسعوديون بتشكيل غرفة للعمليات الخاصة بعيداً عن التنافس والخوضمة في هذه الفضائل والجماعات التي بينها «النصرة» و«داعش» و«جيش الإسلام» و«أحرار الشام».

- سبق ان اعلنت «أحرار الشام» مسؤوليتها عن التفجيرات ثم صمدت.

- في حالات مشابهة اعلنت تنظيمات وصمدت لتعلن أخرى مسؤوليتها.

- التفجيرات تستهدف البيبة الأمانة للدولة ولجيشها والخزان البشري لقواتها المسلحة وعمق التواجد الروسي.

-رسالة التفجيرات معدّمة اولياها أنّ الحرب قد بدأت وستكون بلا محرّمات.

-الرسالة الثانية للبيبة الحاضرة للدولة لضرب معنوياتها وتهديد ثقافتها حول خيارات الدولة والجيش عشية جولة جديدة من المواجهات الكبرى.

-الرسمية الثالثة لروسيا بأنّ عودتها للحرب ستجعل ضباطها وجنودها خارج قواعد المحصّنة أهدافا لمثل هذه التفجيرات.

-الرسالة الرابعة لمقاتلي الجماعات المسلحة التي ينتظرها قتال شرس وصعب لرفع معنوياتها.

«داعش» يعلن المسؤولية لتجنب الإعلان تصنيف الإرهاب.

التعليق السياسي

ما خفي كان أعظم

هل كان رفض البيت الأبيض مؤخراً لمشروع القانون الذي أقره مجلس الشيوخ الأميركي والذي يسمح لأرس ضحايا هجمات الحادي عشر من أيلول بإقامة دعوى قضائية ضد السعودية للطالبة بالتعويضات مستغنيا، في ظل السياسة التي تتخذها الإدارة مع السعودية والتي تحمل الكثير من المؤشرات التي تؤكد أولا وأخيراً أنّ السعودية في اذ من أدوات الإدارة الأميركية في تنفيذ سياساتها الاستعمارية في المنطقة العربية.

فلمكة الرمال الغارقة في التآمر على سورية وفي تمويل ودعم الإرهاب والإرهابيين وإرسالهم إلى سورية لم تقم بهذا الدور من تلقاء نفسها بل بتوجيه ويمبارطة أميركية واضحة لفرض هيمنة القبل الذي لم يعد وحيدا في العالم، والإدارة الأميركية لم تتفاوض عن حقيقة تورط النظام السعودي في تلك الهجمات لسواد عينون المملكة المتحضرة بل لأن أركان المملكة هم أدوات رخصنة ويتحركون كالكبيبات بإمرة بعض موظفي الإدارة الأميركي. وينفذون رغباتها في المنطقة، وإن كنا نسجع بعض التصريحات لصغار المملكة فذلك ليس سوى نباح في كهف لا أحد يسمعه لأنه لا يسمن ولا ينفخ، فصفبان المملكة أعجز من أن يوقوا مبلغ تنفيذي أي قرار قد تتخذه المملكة إذا لم تكن هناك مبارطة أميركية على تلك القرارات.

وإذا كان ثمة من يقول إنّ الإدارة الأميركية تحافظ على علاقتها بمملكة الرمال تحفا على العلاقات التجارية والاقتصادية والجيوسياسية التي تجمع الولايات المتحدة بالسعودية، فإن وكالة الاستخبارات الأميركية أكدت في آخر تقرير لها أنّ استثمارات السعودية بـ 117 مليار دولار وليس 750 مليار دولار وهذا يعني أنه مبلغ مالي لا يتشكل شيئا أمام حجم الاقتصاد الأمريكي، لذلك لم يعد نظام بني سعود يتحدث عن سحب الأموال لأنّ هذا التهديد سيزيد من تصلب الأميركيين، والمعروف أنّ المملكة غير قادرة على ليّ ذراع الولايات المتحدة الأمريكية، فالسعودية في الواقع ليست دولة بذات القلق الذي يمكن أن يؤثر على قرار الإدارة الأميركية وهي أولا وأخيرا دولة لا تعني شيئا سوى أنها مأمورة وليست لديها القدرة على اتخاذ قرار قد يكون له تأثير على المنطقة العربية وهي إضافة إلى كل ذلك تبدو لامفة وراء الانطرح في حوض الأميركيين و«الإسرائيليين» وقد أصبحت في الأونة الأخيرة لا تخفي تعاونها مع الكيان «الإسرائيلي» الذي يحتل فلسطين ويقوم يوميا بقتل أهلنا في فلسطين ويدمر بيوتهم ويرتكب المجازر اليومية. كشفت المملكة القناع عن وجهها ويعيدما كان التعاون من تحت الطاولة أصبح علينا من دون أن يشعر أمراؤها وملكها باي حجل من السياسة التي تنتهجها بإدهم في المنطقة العربية، خاصة عدم الفصائل الرهابية الوهابية التي صدرتها الرابطة الأميركية والتي يشاركها خدمة خاصة سورية لإسقاطها خدمة للصالح الأميركية الصهيونية في المنطقة بهدف تدمير وإضعاف محور المقاومة الذي أصبح له دور هام في الحرب ضدّ الكيان «الإسرائيلي» الجبان، فه«إسرائيل» لم تستطع عبر السنوات الماضية أن تهزم المقاومة في الجنوب اللبناني وسقطت هيبتها تحت أذىة الغاموزين الأبطال الذين نالوا من هيبة الكيان «الإسرائيلي» و«جيش النخبة» في أكثر من حرب خاضها في الجنوب اللبناني.

بعد كل تلك الحشيات، هل يمكن أن تقق الإدارة الأميركية ضدّ آل سعود أم تدعمهم وتدعم إرهابهم الذي يخدم مصالحها في المنطقة العربية؟ فقد أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما معارضته لمشروع القانون الذي نظف في الكونغرس ويجيز للقضاء الأميركي حكامة مسؤولين سعوديين بسبب مسؤوليتهم عن هجمات الحادي عشر من أيلول على مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع الأميركية «البنياغون» بعد أن هدد النظام السعودي على أسابع بسحب أصول مالية في الولايات المتحدة الأمريكية، فهل أصبح آل سعود أربابا لأي حسين أوباما؟ أم أنّ الوقائع غير ذلك... وهي لا تعدو كون الإدارة الأميركية التي أوجدت «داعش» ووعته هي راعية للإرهاب ومن يدعم الإراهابيين، فلا يمكن للكب أن يعض ذيله لأنه جزء منه والسعودية أصبحت جزءاً من الدول الإيرانية والمدامة للإرهاب ليس منذ عام أو عامين، بل منذ زمن طويل وما خفي كان أعظم...

*كاتب وصحافي سوري marzok.ab@gmail.com

البناء

الدولة الأمنية ونهاية الديمقراطية في الغرب

■ زياد حافظ*

صعد القوى البمبئية والمحافظة في العديد من دول الغرب له دلالات عدة ونتائج في منتهى الخطورة والتي تنذر بصدامات داخلية وخارجية. ومن أسباب هذا الصعود التحولات في البنى السكانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا يتوقف عندها المراقبون بشكل عام وخاصة في الوطن العربي. فما زالت النخب العربية تنظر إلى القيادات الغربية على قاعدة التعامل مع شيخ القبيلة دون الالتفات إلى مكونات البلد. فالتحولات التي نتكلم عنها هي التي تغرز التيارات والقيادات القائمة في الغرب.

في التحولات السياسية نجد أنّ الأفق السياسي في الغرب بات مسدودا، وذلك بسبب عدم مواكبة القيادات السياسية، بمعنىة أو يسارية، التحولات في مجتمعاتهم. فمَن أهمّ التحولات هو شيوخ الشعوب في الدول الغربية التي لا تستطيع أن تحافظ على معدل نمو طبيعي لسكانها إلا عبر الهجرة الوافدة إليها. في زمن الجبوحبة الاقتصادية تمّ التنظير لاستقبال تلك الهجرة التي تاتي بيد عاملة رخيصة. لكن في وقت الضيق الاقتصادي، أي في الحالة السائدة الآن في تلك الدول، أدت الهجرة الوافدة إلى تصاعد في التوترات والاحتكاكات على قاعدة عصبيات محلية وعنصرية صريحة وتمييز طائفي وعرقي فلن البعض أنّ النظم الديمقراطية السائدة أتت أي ازالتها بشكل نهائي.

محاكاة الغرائزُ لا العقول

قراءة سريعة للخطاب السياسي في الولايات المتحدة أو في أوروبا يبين أنّ النخب الحاكمة أو الطامحة للحكم تحاكي الغرائز بدلاً من العقول لأنّ الأفاق السياسي بات مسدودا والجبوحبة الاقتصادية قد تبخرت إلى لا عودة على ما يبدو، وذلك لأسباب موضوعية عرضناها سابقا. فالركود الاقتصادي في الولايات المتحدة يدخل في العام العاشر بعد أزمة 2007 – 2008 المالية إثر الفقاعة العقارية. تداعيات الأزمة الاقتصادية امتدت إلى أوروبا واليابان. ونتيجة للركود الاقتصادي معدل البطالة رغم محاولات التضليل عبر التلاعب بالإحصائيات التي ترتك على خلق فرص عمل جديدة دون تحديد حجم البطالة. في الولايات المتحدة تفيد إحصاءات الدولة إلى فرض العمل الجديدة دون تحديد حجمها والدخل الناتج عنها، ربما لأنها ما زالت متواضعة جدا، وهذا ما ينحسب في معدّلات نموّ متواضعة (هذا إذا كانت دقيقة) في الناتج الداخلي. فإمبالتة المتفاجئة تعود إلى ضعف في الاستثمار والضعف في الاستثمار يعود إلى تراجع التوظيفات في القطاعات الإنتاجية واستبدال النشاطات ااقتراضية في الأسواق المالية والعقارات كلها. في الولايات المتحدة ما زالت السياسة الاقتصادية القائمة على توظيف خزان الولايات المتحدة للقاعدة الصناعية والارتكاز إلى قطاع الخدمات بشكل عام والخدمات المالية بشكل خاص. كل ذلك مع تراجع في القوة الشرائية لاجور والرتاب وذلك من أكثر من خمسة عقود للتراجع الاقتصادي واكميه وما زال تراجع في حالة المجتمع شرحنا أيضا في السابق.

أما لماذا الأزمة فهذا يعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي الذي أصبح يتحرّك دون أي قيود، وذلك بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الذي جعل النخب الحاكمة في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة، تلغي القيود الناظمة بحجة التنافس في إطار العولمة. ولكن بالفعل لضرب مكافة اليد العاملة لصالح الرأس المال. كما أنّ التحولات داخل النظام الرأسمالي أدّت إلى ابتكار وسائل إنتاج الثروة دون التقيد بالمشهد الاقتصادي العيني وتطوّراته وفقا للدورة الاقتصادية. فالإقتصاد الافتراضي أصبح سيّد الموقف عبر سيطرة الأسواق المالية على مجريات الأمور. بل أصبح السوق المالي يحتلّ في ميّاته الاقتصاد الفعلي، والرأس المال المنتج ذهب من القطاعات الإنتاجية ليتمركز في القطاع المالي الافتراضي عبر المضاربات المالية وإصدار السندات المالية والمضاربات العقارية التي لا تمثّل يقين النشاط الاقتصادي.

التحولات في النظام الرأس المالى أفزرت طبقات اجتماعية مستغيدة منها كطبقة رجال المال ومن يعمل معهم. وبسبب السبولة الضخمة التي تمتلكها تلك الطبقات استطاعت أن توجّه التشريعات المالية والسياسية في آن واحد دون الإعتراث إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تسببها. فتمركز الثروة بيد القلة وتمركز السلطة بيد قلة طمعية لماكلي الثروة جعل التفاوت الاقتصادي في الثروة في الدخل يصل إلى مستويات قياسية. دقت ناقوس الخطر عند بعض العقلاء في المحافل الغربية. فالاقتصادي الفرنسي توماس بيكتي، ومعه الاقتصادي الأميركي بول كروغمن، وقبلهما جوزيف ستيغليتز، والاقتصادي المرموق مايكل هدسون الذي تعتبره من أهمّ الاقتصاديين في التحولات في النظام الرأس المالى أفزرت طبقات اجتماعية مستغيدة منها كطبقة رجال المال ومن يعمل معهم. وبسبب السبولة الضخمة التي تمتلكها تلك الطبقات استطاعت أن توجّه التشريعات المالية والسياسية في آن واحد دون الإعتراث إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تسببها. فتمركز الثروة بيد القلة وتمركز السلطة بيد قلة طمعية لماكلي الثروة جعل التفاوت الاقتصادي في الثروة في الدخل يصل إلى مستويات قياسية. دقت ناقوس الخطر عند بعض العقلاء في المحافل الغربية. فالاقتصادي الفرنسي توماس بيكتي، ومعه الاقتصادي الأميركي بول كروغمن، وقبلهما جوزيف ستيغليتز، والاقتصادي المرموق مايكل هدسون الذي تعتبره من أهمّ الاقتصاديين في

■ هشام الهيبيشان

في وقت كثر الحديث عن مستقبل وطبيعة العلاقة بين القوة الصينية الساعدة وبقوة إلى مصاف القوى العظمى، وبين القوة العظمى الأولى

الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في الغرب الروسي في العقل من الأيام، بعد هذا الصعود القوي للصين اقتصادياً وعسكرياً. فالصينيون اليوم انتابوا للبعض أنهم أصحاب الكلمة العليا والغلب في الملف الاقتصادي العالمي، فهم لم يرضخوا منذ سنوات لمجموعة ضغوط ومساومات من أجل تخفيض صادراتهم الاقتصادية التي اكتسحت العالم، مع العلم أنّ لاوروبييين والأميركيين تجارب كثيرة في مسار المساومات مع الصينيين بخصوص التمثلّات للاوروبيين ولأميركان عن جزء من حصّتهم في السوق العالمية، وهناك أوراق مساومات طرحها جون كيري وجو بايدن وجون مكارين للتفاوض

الكافية الثالثة، حاولوا لفت انتظار النخب الحاكمة إلى المخاطر كالتفكك الاجتماعي والاضطرابات الاجتماعية. فالمطلوب مراجعة شاملة لطبيعة النظام الاقتصادي وإجراء التعديلات الهيكلية لتصحيح مسار الأمور والتخفيف من حدة التفاوت بين القلّة المسيطرة.
أَي مجموعة الواحد بالمائة، والمكوّنات الأخرى للمجتمع.

الثلاثينات من القرن الماضي قام الاقتصادي جون مينارد كينز بعرض نظرية الإنفاق العام لتحريك عجلة الاقتصاد لمحاربة الكساد الكبير الذي أدّى إلى مستويات قياسية في البطالة في الولايات المتحدة والغرب، وكانت من أسباب الحرب العالمية الثانية. محاولات بيكتي وكروغمن وستيغليتز وهسدون بدأت تدخل في الخطاب السياسي، خاصة عند بعض المرشحين للرئاسة في الولايات المتحدة.
د كيبرني ساندرز إلا أنّ ترجمتها الفعلية في السياسات الإصلاحية من زالت تتطلب المزيد من الوقت. فتقديرات لقوة المجتمع المالي العميق، وهذا واقع علينا أن نتعامل معه حقيقة موضوعية ضاغطة، يجعلنا نتخفظ حول أحداث التغييرات المطلوبة في المدى المنظور مما يسهم في تفاقم الأمور التي قد توّدي إلى انشطار الولايات المتحدة خلال فترة عدد من الزمن. أما بالنسبة لأوروبا فمستقبل الاتحاد الأوروبي قاب قوسين إذا ما خرجت المملكة المتحدة منه.

المازق الاقتصادي والاجتماعي السائد في الغرب، في الولايات المتحدة وفي أوروبا، يرافقه انسداد في النظام السياسي، بل ربما يكون نتيجة للانسداد الأفق السياسي. نلاحظ تردّي نوعية النخب الحاكمة منذ نهاية الستينات التي شهدت عمالة في السياسة في أوروبا كديمغول ديناويو وكندي وجونسون، بينما خلال العقود الثلاثة الماضية وجدنا تراجع المستوى العقلي وترج عطفة الفضاخح المالية والإخلاقية التي المرموقان نورمان اورنشتين وتوماس مان (الأول من الحرب الجمهوري والباحث في المعهد المحافظ أميركان انتريبرايز ومعلم المحافظين الجدد، والثاني من الحرب الديمقراطي وباحث في معهد برنطة المشهور) أصدرتا كتاباً هاماً عام 2012 عنوانه «الحالة أسوأ ما ترונה» حيث شرحا حالة الترهّل السياسي القائم في الولايات المتحدة واندساد العمل السياسي في الكونفريس الأميركي وفي البيت الأبيض. أما حالة الترهّل الاقتصادي فقد أشارت إليها رئيسة شعبة «المهتمتون بوست»، إريانا هفتفون في كتاب صدر عام 2010 تشرح فيه تناثر الطبقة الوسطى وترهّل البنى التحتية من طرق وجسور ومستشفيات ومرافق عامة ومدارس. عنوان كتابها مفير «أميركا عالم ظلم!».

عدم اعتراضات النخب الحاكمة لضرورة إجراء تغيرات جوهرية في النظام السياسي والاقتصادي تعود إلى ثققتها بالنظم الأمنية التي فرضتها وما زالت تبتكر وسائل جديدة لتثبيت قضيقتها على المجتمع. فأحداث أيلول 2001 شكّلت تحوّلاً مفضلياً في ذهنية الجمهور الأميركي ومعه إلى حدّ كبير جماهير الدول الغربية التي أصبحت تعيش هاجس الهجوم الإرهابي سواء قام به متشدّدون مسلمون أو غيرهم. موقع «انفورماشن كليريغ هوس» بشأن مقالاً مفاداً أنّ أميركا دولة تعيش في الذعر وأنّ الأخير هو ما يتحكّم بسلك الأميركيين.. من إفرازات أحداث أيلول صودر قانون الباتريوت الذي يفقّض حريات المواان الأميركي بشكل ملموس بحجة مكافحة الإرهاب ومن تعبيرهم السلطات الأمنية تهديداً لأمن الولايات المتحدة. نلاحظ هنا أنّ المرجح لتحديد هوية الخطر هي الامتداد الأميركية.

ذلك القانون ومعه ثلثة من قوانين مشابهة تشمل أيضا الحركات والتحوليات المالية بحجة مكافحة الإرهاب جعلت «صناعة الأمن» من أهمّ القطاعات الاقتصادية وأكثرها نمواً. فإذا نحن الرئيس الأميركي دوايت آيزنهاور من مخاطر المجمع العسكري الصناعي الأميركي فلكان حذر اليوم من المجمع الأمني الصناعي الأميركي ومعه المجمع المالي. صناعة الخدمات الأمنية تجني كل عام ما يقارب 90 مليار دولار في حال سحب إحصاءات بعض المواقع الإلكترونية التي تتابع ذلك القطاع. حصّة الولايات المتحدة تقارب 25 مليار دولار سنويا. قطاع الخدمات الحامّة تسيطر عليه خمس شركات علاقة منها اثنتان عشر أميركية. سيطرة هذه الشركات الخمسة تشمل حوالي خمسين بالمائة من النشاطات في القطاع. عدد العاملين في الخدمات الأمنية في الولايات المتحدة يتراوح بين 1.5 و2 مليون

من يستطيع وقف الطموح الصيني؟

مع الصينيين بمراحل زمنية مختلفة، ولكن صعود الموقف الصيني، وثبات موقف بعض القوى والبلد الرسمية والاقتصادية والشعبية والسياسية داخل الصين، هو من اجهض في الكثير من الأوقات أوراق المساومات

الأميركية – الأوروبية التي كانت تقدّم للصينيين، ولكن كانت تتزامن في الكثير من مراحلها مع اشتداد موجة الضغوط الأميركية – الأوروبية على الصينيين بخصوص بلحجر ببحر الصين الجنوبي، وما صاحب كل هذا من موجة عقوبات اقتصادية على الصينيين ومن خلف الكواليس. الصينيون بدورهم كانوا يدركون حجم الخطورة التي سنفرزها الضغوطات الأميركية – الأوروبية، خصوصا بعد تجميد الطول السياسية «مرحلياً» بخصوص ملفي بحر الصين الجنوبي وكوريا الشمالية، فالصينيون يدركون أنّ النظام الأميركي الرسمي وحلفاءه من الغرب وفي المنطقة يستعمل سلاح الممرات البحرية والمعابر الدولية

عامل. أجمالي عدد الشركات هو 8000 آخذين بعين الاعتبار التمرکز بين خمس شركات. ليس هدفنا اليوم القطاع الأمني بحدّ ذاته بل الإشارة إلى إرهابصات نمو ذلك القطاع وربطه بثقافة المراقبة والتحصّص التي تلغى إلى حدّ كبير الحريات الخاصة التي يصونها الدستور، على الأقل بشكل نظري. في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى كتاب هام صدر في الولايات المتحدة عام 2014 لتوماس انجلهافرت صاحب موقع «توم ديسباتش». عنوان كتابه «حكومة الظل» ويقصد بذلك مجمل المؤسسات الأمنية التي تتحكّم بالسلطة الأميركي. فهو من أهمّ المعلقين الأميركيين وموقعه يتابعه الملايين من الأميركيين وغير الأميركيين. كما هو مؤسس «معهد الأمة» وهي مؤسسة مختصة بالحفاظ على استقلالية الإعلام ومناهضة لتمرکز الإعلام بيد الشركات الكبرى. في الولايات المتحدة هناك ست شركات تملك أكثر من 90 بالمائة من وسائل الإعلام كالصحف والمجلات ومحطات الراديو والتلفزيون وحتى شركات إنتاج أفلام السينما في هوليوود. هذه الشركات هي: جنرال إلكتريك، نيوزكورب، ديزني، فياكوم، تايم وارنر، وسي بي اس. فالمواطن الأميركي لا خيار له إلا اللجوء إلى محطات أو صحف هذه الشركات لتكوين الرأي.

تمركز الإعلام عامل مهمّ في بنية النظام السياسي والاقتصادي المالي والأمني. وتعتبر النخب المالكة أنه بإمكانها السيطرة وتكوين الرأي العام كما تشاء. لكن ما حصل من ثورة تكنولوجية و وسائل التواصل جعلت سيطرة هذه الشركات منقوصة وخاصة مع انتشار الشبكة العنكبوتية. فتلازم تلك الشبكة مع وسائل تواصل رخيصة وخاصة الحمل وسهلة الاستعمال جعلت السيطرة على المعلومات من المستحيل.. من هنا نشأت ضرورة مراقبة التواصل سواء في الشبكة العنكبوتية أو وسائل التواصل. ففضائخ التحصّص التي فجرها ادوار سنودن كشفت مدى تنامي الدولة الأمنية التي وصفها بدولة أو حكومة الظل.

كتاب آخر يشرح العلاقة العضوية بين النهج النيوليبرالي في الغرب بشكل عام وفي الولايات المتحدة بشكل خاص صدر عام 2013 «المجمع الصناعي الأمني: الاقتصاد السياسي للمراقبة»، الكتاب مؤلف من مجموعة أبحاث أعدها إخصائيون. النظطة الرئيسية أي «الحرب على الإرهاب» هي الشعار الذي جعل الشركات الكبرى والحكومات في الدول «الشمال» (أي أوروبا، اليابان، كندا، والولايات المتحدة) تأخذ الإجراءات المزيد من السيطرة على المجتمع والبرايخ. لإنشاء الشراكة بين القطاع الخاص والحكومات لإنشاء مؤسسات تقوم بنشاطات التحصّص والمراقبة. كما أنّ التشريعات التي تقوّد الحريات العامة تلازم مع تلك التي تستطيع على نقل التكنولوجيات للدول النامية وربما تحت شعار «الحفاظ على الملكية» كشرط لدخول الدول في منقلبة التجارة الدولية بحجة مكافحة الإرهاب ولكن في الحقيقة لمراقبة أو اقتصادات الدول التي يمكن أن تنافس دول «الشمال». وهذا في «الاقتصاد السياسي» للمراقبة والتحصّص يؤثّر في العلاقات الاجتماعية ويجمع مجموعات «مشبوهة» عرضة للمراقبة الجماعية. من هنا نفهم خطاب المرشح الجمهوري دونالد ترامب، والذي يوافق عليه العديد من النخلة داخل الحزب الجمهوري وحتى الديمقراطي، الذي يطالب بمراقبة المسلمين المقيمين في الولايات المتحدة.

ما نشهده اليوم في العديد من المدن الأوروبية والأميركية هو تنامي قوى البمين العنصري يواكبه تنامي القوى الأمنية الرسمية التي تمارس أيضا التمييز العنصري، وتنامي الرميّعات الأمنية للترتيايه على المدن الكبرى ووضوحها، مع خطاب سياسي عنصري يبغيذ الغرائز والعصبيات لأنها تلهي الجمهور عن مقاربة صحيحة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إنّ آخر المظالم، إنّ الخاسر الأكبر وربما المستهدف الأول، هو الديمقراطية في الحد الأقصى أو تفريغها من مضمونها الفعلي في المشاركة والمساءلة والمحاسبة مع المحافظة على شكليات ومؤسسات تحمي الوضع القائم ولا تقوم بأي تغيير. مستقبل هذه المجتمعات قائم إن لم يحصل أيّ تغيير جذري وهذا ما لا نراه في الأفق رغم بعض الظواهر التي شكّله إمكانيّة (الوازنة ولكن غير حاسمة) فوز المرشح للرئاسة الأميركية جبرني ساندرز أو الطامح لرئاسة الحكومة البريطانية جريمي كوربين.

أما في لبنان فنأرّ عملية التغيير ما زالت متعذرة وإن كانت إرهابصاتها تتراكم بداية من معارضة للطائفية إلى التنسيق النقابي إلى حملة الاحتجاج على النفائات (الفعلية والسياسية!) إلى حالة التملنل من الطبقة السياسية الحاكمة في الانتخابات البلدية. فكل ذلك ينذر بتغيير في المشهد السياسي وقد لتعزيز عملية المشاركة والمساءلة والمحاسبة. فهل سيستمّر ذلك الحراك؟ هذا ما نامله والله أعلم.

*أمين عام المؤتمر القومي العربي

في ذكرى التحرير...

ترتفع شعلة الإنماء جنوباً

■ د. سلوى خليل الأمين*

هي ذكرى التحرير، تحرير الجنوب من رجس بني صهيون، الذين ما زالوا يعيشون شرا وإجراما على مساحة الوطن العربي، هذا التحرير الغمّس بدم الشهداء الأبطال، الذين لا تزال ذكرى بطولاتهم مفرغسة في عقول وضمائر أبناء الجنوب بكل أطرافهم وفئاتهم وبلداتهم وقناعاتهم السياسية، حيث مقاومة العدو الصهيوني قدر مكتوب على صفائح المجد الذي ترغم مداميكه المقاومة عبر تقديم خيرة شبابه فداء لفلسطين العربية، وفي سبيل عزة لبنان، بل عزة الأمة العربية جمعاً.

لهذا تبقى ذكرى التحرير نقش تاريخ ما زال يرفصف بحدّ السيوف المسنونة على الدوام، وحالة مقاومة ضدّ «إسرائيل» هي الفرض الواجب الوجود الذي يرفعه كل عربي حرّ وأبي، أديم مسارات مغزولة من نسج الفكر، سفير أرياح تجنّح نحو مطامح العزة والكرامة، التي تنكّبها رجال الله في الميدان نشوات ظفر وآلّ رايات كتبت بالدماء: فلسطين عربية.

هي فلسطين، مهوى الطغوس المتحرّكة صوب الفجر وصباحاته الندية، بل هي شلحات المسامات المتشّحة بلبوس العار الذي رسمه أبناء صهيون على جبين العرب ذلا لا يفغفر، أرقق ضمير هذه الأمة الغافية على أمجادها بضيق الأنفاس، السابعة على أمواج الغدوم، متناسية، عن سابق تصوّر وتصميم، قضية شعب فلسطين المشتّت في أقطار العالم، والقابع في مخيمات الذلّ والهوان يعاني الأزمين من ظلم ذوي القربى على بعض الدول العربية.

لهذا تبقى المقاومة شعلة الحق الذي يعلو ولا يُعلى عليه، هذه المقاومة التي عرفها كلّ لبناني، أكان حليفاً ام خصماً، شعلة وضّاءة، رسمت أقواس قرّح على جبين الوطن، نصراً مؤزّراً بالوآن ربّيعية الموسم، وقدرا تاريخية مهمّة في التضحيات الجسام، وهذا يعني أنه ليس من سهول أن تكون نميّن من المواطنين اللبنانيين حاضرة بجهوية تامة على خط النار، من أجل ردع هذا العدو الصهيوني نياية عن تجرّب أجمعين. هذا العدو الذي لا يزال يعني النفس بانتصارات لتسرب على المقاومة، خصوصا في الداخ اللبناني، من خلال بعض الأصوات المرتهمة للخراج التي تطالب بسحب السلاح الذي هزم «إسرائيل»، ومنع الوطن قوة لا يُستهان بها، وأصبح الورقة الراحبة أمّيا، خصوصا في المستقبل القريب، حين يحمي وطيس المباحث الأمنية، التي ترسم خطها الأمنية لشرق أوسط خال من الحروز والتوترات، حيث سيطل لبنان مفاوضاً قويا بفضل سلاح المقاومة وانتصاراتها المجدية التي سطرت بغضض من دم الشهداء تحديرا في الجبين، وقهرا للجيش «الإسرائيلي» الذي قيل إنه لا يقهر، في العاميّن 2006، ولا تزال الدرع الواقيه للبنان في الحاضر كما في الماضي... وكما ستكون في المستقبل، وإن شاء البعض طمس إنجازاتها في ذاكرته الصنّعة.

لهذا... لا جدال في مسألة تأييد المقاومة المنوّجة بوفاء أهل الجنوب كلهم دون استثناء، محاربين أم أنصار، من الذين منحوا الأمن والأمان في بلداتهم وقراهم وبيوتهم، بفضل تضحيات المقاومة الجسام، وانتصاراتها الرائعة، وصبرها المتوّج بالهدم والدول الصادق الأمين.

لكن ما لا يمكن تحببده وتجاهله، هو معاناة أهل الجنوب من الإهمال المزمن، الذي رفعتّه أوتخ الوفاء والتنمية في الانتخابات البلدية والاختيارية بالأمس، ثبت بعد الأهالي الجاهل كلهم، وودع برسم وتنفيذ خطط الإنماء في كل ضيعة وبلدة وقرية، ولها لدم الشهداء وأهلبيهم المتشبّثين بالأرض عنوان كرامات لا تهزم ولا تستكين، لهذا أتى هذا الاستفحاق المؤزّر بالوفاء هدية غيث لا يجف، من الذين عادوا الله والوطن، أن يكونوا عنوانا للوفاء، الذي رفعوه عصر مقاومة للهجر والظلم والعنفوان.

لقد سجل أهل الجنوب، بكل فئاتهم وطوائفهم، وعيا وثباتا ومواطنة صالحة من خلال مطالبتهم الوفاء بالوفاء، لهذا وقعوا أوراقتهم بشعلة نور تهدي رجال الله في الميدان وقائدهم السيد حسن نصر الله، وتأييدا مطلقا للقضية الفلسطينية المكتوبة على صحافتهم منذ العام 1948 تاريخاً لا يمكن إهماله أو إسقاطه من حبيثات الذاكرة المتخمة بحوليات الزمان، الذي يشهد على تاريخهم الوطني، الذي هو تاريخ مقاوم لـ«إسرائيل» متوّج بالصمود و الدعم الأرض والثبات في مواجهة العدو، وإنّ اختلافت المعطيات والدعم اللوجستي بالسلاح الحديث والمتطوّر، الذي يرفد المقاومة حالياً بسلاح صاروخي مرعب لـ«إسرائيل»، عدل موازين القوى بين الناصب والعدئى عليه.

لذا من المستحسن ونحن نستذكر حرب التحرير العودَة إلى الماضي الذي له صولاته وجولاته في ذاكرتنا الجنوبية، التي ما زالت محتفظة بكل مسهديات الاجتياحات والجازر «الإسرائيلية» الدائمة على أرضه، كما بكل صور الحروب الهمجية التي دمرت البلدات والقرى بما تحوي من تراث وتاريخ معرفي وأدبي عريق، إضافة إلى القتل الجماعي للناس العزل الأبرياء، دون شفقة أو رحمة، ونذرع «إسرائيل» بحجج واهية ومنها اعتبار أهل الجنوب من المخزبين، والمقصود كان الفدائين الفلسطينيين، ومن انصوى معهم مقاوما من شباب الجنوب، في الوقت الذي كانت قرارات الدولة والأمم المتحدة تحذّر وتمنع وتشدّد على عدم تحرك المقاومة ضدّ «إسرائيل»، انطلاقاً من شعار: «قوة لبنان في ضيعة»، لهذا كانت غرسة العدو الصهيوني تزداد شراسة عند كل طلقة من فداي فلسطيني، كما أنّ اجتياحاتها لم تتوقف، ومع مجيئها لم تستتر، وهي ما زالت حية في ذاكرة كل جنوبي عاش مرحلة ذلك الزمن المؤطر بالذلّ والهوان، وما أذكره نموذجاً لما فعلته يوماً «إسرائيل» على حدود بلديت جوبا الجنوبية، حين صعدت ملامة «إسرائيلية» على سيارة عائلة جنوبية من بلدة تولين وهي في حالة نزوح وخوف من طيران العدو التي يقصف الناس عشوائياً، فقلّت أفراد العائلة المؤلفة من تسعة أشخاص هرسا دون أن يرف لهم جفن، ودون أنّ تستنكر هذا العمل الوحشي لجان حقوقي المنظمة العالمية وحتى المنظمات الدولية. لهذا لا يمكن لأيّ جنوبي مهما علا صوته في الانتخابات البلدية والاختيارية التي حصلت منذ يومين على أرض الجنوب أن يسقط الوفاء للمقاومة من أجدثاته اليومية، أو أن يتنكّر للودع الصادق الأمين، الذي يعدنا بالنصر دائماً وبالكرامة أبداً.

لهذا تبقى المقاومة كحل العيون ورفة القلوب المومّنة بجنوب حرّ وفلسطين عربية، وتبقى اندفاق الفجر الندى فوق ربوابنا السمر المنداة بعرق مجاهديها الشجعان، ولغة الزمان الأثني والمستقبلي الذي منها تتوالد عبارات النصر يقيناً ثابتاً، مهما استبدّ الآخرون،

ومهما طفغ المأنفوقون، ومهما ارتفع ظلم ذوي القربى

سيبقى الجنوب خزان الرؤى الممثلّى بترياق الحياة، بل الرمز المقاوم الذي لا يمكن لأيّ كان مصادرته، لأنّ من رحمه ارتفع العشق هوى قوماً بل عربيا وبنياً بامتياز، لهذا على الجميع شطب الأسباب الجماعية لمكافحة بعض عبر انتخابات بلدية، مجالها التنافس المشروعة بين أبناء البلدة الواحدة من أجل رفع الوفاء للمقاومة شعلة إيماء يتشارك بها الجميع دون استثناء.

فكم نحن محتاجون حلماً لتوحيد الموقف المقاوم على جميع الصعد، حيث الخدمة العامة هي نوع من المقاومة ضدّ الظلم والاحتكار والاصطفافات العدائنية، التي غالباً ما تكون عملية شخصانية يتبوأها البعض السلطة والتسلط، في الوقت الذي يحتاج فيه لبنان إلى الغيبة والحكمة في تحديد المسارات، عبر رسم خطّات التفكير السليم الذي ينهي حالة الجمود السياسي التي تحول دون انتخاب رئيس للجمهوريّة.

هذا ربما على الثمائية الشيعية في الجنوب، أنّ ترفع جمهورها إلى مستوى قناعتها وتفكيرهم العقلاني الذي يركّس الإيمان باحترام الرأي الآخر المساند والمتعاون على الدوام، لأنّ الجنوب كان ويجب أن يبقى منارة للمقاومة التي أسسها العلم والعلماء والقادة النجب والحيوية المشحوة لرفع شعلة الإنماء مقاومة مستادة على الدوام.

*رئيسة ديوان أهل القلم